اهمية المشاريع الصغيرة في توسيع برامج التشغيل

The importance of small projects in expanding operating programs

الباحثة: سهاد زكي شاكر
Suhad Zeki Shaker
suhadmh74@gmail.com

أ.م.د. هزاع داوود سلمان
A.P.D. Hazzaa Dawood Salman
hazzaaslman@yahoo.com

كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة العراقية

تاريخ استلام البحث	تاريخ قبول النشر	تاريخ النشر
2021/8/19	2024/10/24	8 / 10 /2024

المستخلص

تعد المشاريع الصغيرة الحجر الأساس والساند لجميع الاقتصادات في كل البلدان على حد سواء، فهي تسهم بتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل لأولئك الغير قادرين في العثور على وظائف مما يؤثر إيجابيا في الحد من البطالة.

يسعى العراق الى التكييف مع الإمكانات المتوفرة لدية في إعطاء دور متميز للمشاريع الصغيرة وتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص كونها تتميز بقدرتها على توظيف العمالة نصف المهرة او غير الماهرين، مما يعني انها تعطي فرصة للتدريب اثناء العمل لرفع المهارات.

يهدف البحث الى القاء الضوء على دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في المساهمة بتوسيع برامج التشغيل عن طريق تدريب العاطلين عن العمل ومنحهم التمويل اللازم لعمل مشاريعهم الخاصة ضمن خطط التمويل التي تقوم بها الوزارة.

الكلمات المفتاحية: *المشاريع الصغيرة، سياسات التشغيل، برامج التشغيل*

Abstract

Small projects are the cornerstone and support for all economies in all countries alike, as they contribute to achieving economic growth and creating job opportunities for those who are unable to find jobs, which positively affects the reduction of unemployment.

Iraq seeks to adapt to the capabilities available to it in giving a distinct role to small projects and stimulating self-employment and private work, as it is characterized by its ability to employ semi-skilled or unskilled workers, which means that it gives an opportunity for on-the-job training to raise skills.

The research aims to shed light on the role of the Ministry of Labor and Social Affairs in contributing to the expansion of employment programs by training the unemployed and giving them the necessary funding to run their own projects within the funding plans carried out by the Ministry.

Keywords*: small projects, employment policies, employment programmes*

المقدمة

يعتبر التشغيل أحد اهم المتغيرات الأساسية في احداث تقدم ملموس للفرد والمجتمع، ذلك ان حصول الباحثين عن العمل على تلك الفرصة يعني تحقيق منفعة اقتصادية واجتماعية وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، أضف الى ذلك الحصول على فرصة عمل يعني تقليل التمييز الاجتماعي والفقر الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي.

تعتبر المشاريع الصغيرة الحجر الاساس والساند لجميع الاقتصادات في كل البلدان سواء المتقدمة او النامية على حد سواء، فهي تسهم بتحقيق النمو الاقتصادي لكثير من البلدان من خلال خلق فرص العمل لأولئك غير القادرين على العثور على وظائف مما يؤثر ايجابيا في الحد من البطالة.

ولأجل ذلك فإن توفير التمويل المناسب للمشاريع الصغيرة يُعد وسيلة لتوفير فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة بالاقتصاد العراقي من جانب، وتحقيق استمرارية الإنتاج وفرصة للفئات الاجتماعية القادرة على العمل وإقامة مشروع مستقل يكون مصدرا للدخل المستمر مما يمنح افراد المجتمع فرصاً أفضل لكسب الدخل وتحسين المستوى المعاشي.

اهمية البحث

تأتي اهمية البحث من حيث انها تتناول موضوع المشاريع الصغيرة ودورها في تشغيل العاطلين عن العمل والمساهمة في تخفيف حدة البطالة من خلال البرامج التي تعالج اهم قضية أساسية وحيوية، الا وهي توفير فرص العمل في ظل الظروف الاستثنائية التي يشهدها واقع العراق.

مشكلة البحث

يقف التشغيل على رأس التحديات التي تواجه العراق، كونه يعاني من معدلات بطالة مرتفعة، وعلى الرغم من ان المشاريع الصغيرة تسهم في الحد من تلك البطالة، الا انها تواجه بعض المشكلات التي تحد من زيادة مساهمتها في توسيع برامج التشغيل.

فرضية البحث

تقوم الدراسة على فرضية مفادها ان للمشاريع الصغيرة دورا فعالا في المساهمة بتوسيع برامج التشغيل في العراق، والذي يسهم في النهاية بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

اهداف البحث

يهدف البحث الى معرفة ما ادت اليه المشاريع الصغيرة التي تم تمويلها من قبل المؤسسات الحكومية والمالية بتحسين اوضاع الشباب العاطل عن العمل، وتحديد مدى مساهمة السياسات التمويلية في توسيع برامج التشغيل.

منهجية البحث

انطلاقا من مشكلة البحث وأهدافه فإن المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على اسلوب الاستقراء والاستنباط، وتحليل البيانات بغية الحصول على أفضل النتائج، وعلى ضوء ذلك تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث فضلا عن النتائج والتوصيات

تناول المبحث الاول مفهوم المشاريع الصغيرة واهميتها، بينما تناول المبحث الثاني مفهوم برامج التشغيل واهم سياسات التشغيل المتبعة، في حين تناول المبحث الثالث مساهمة المشاريع الصغيرة في برامج التشغيل

المبحث الاول: مفهوم واهمية المشاريع الصغيرة

اولا: مفهوم المشاريع الصغيرة

يعد مفهوم المشاريع الصغيرة من المواضيع التي تثير الجدل بين اوساط المهتمين وعلى نطاق واسع في الفكر الاقتصادي، ولا زال أحد أكبر التحديات التي تواجه اي دراسة اكاديمية للمشاريع الصغيرة هو الحصول على تعريف دقيق لمصطلح (مشروع صغير).

كما ان مصطلح المشاريع الصغيرة يحمل في طياته العديد من الاسئلة اهمها الحد الادنى والاقصى للعمالة فيه ونوع تلك المشاريع او حجم رأس المال المستثمر في المشروع، لهذا نجد تباين بين دولة واخرى في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة بما يتفق مع امكانيات البلد وظروفه الاقتصادية.

ترجع صعوبة التمييز الى ان هذه المشاريع بمكوناتها هي دائمة التغيير فما يعد اليوم مشروعا صغيرة سيكون في وقت لاحق مشروعات متوسطا او كبيرا. (الزعبي ،2018: 108).

يمكن الاستناد الى عدد من المعايير والتي يمكن حصرها في فئتين أساسيتين وهي:

أولا / المعايير الكمية: تتميز المشاريع الصغيرة بمجموعة من المعايير الكمية لقياس حجمها ويعتبر معيار العمالة ورأس المال الأكثر استخداما لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بهذين المعياريين. (نبيلة، 2015: 5)

1) معيار العمالة (عدد المشتغلين): وهو أبسط معايير وأكثرها استخدامًا في تحديد هوية المشاريع الصغيرة حيث اتفقت العديد من الدول على تمييز المشاريع الصغيرة وفق معيار عدد العمال للتميز بينها وبين المشاريع الكبيرة او المتوسطة. (يونس واخرون ،2015: 13)

ويمتاز بالعديد من المزايا منها:

- من حيث المقارنة بينه وبين القطاعات الأخرى او بين الدول
- لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلاف أسعار الصرف فهو مقياس ثابت ومحدد
- سهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار

ومن عيوب هذا المعيار هو انه يستخدم العمالة وحدها في تحديد حجمها وهذا قد لا يعكس الشكل الحقيقي للمشروع وكذلك لا يأخذ بالتفاوت التكنولوجي المستخدم في الإنتاج وكذلك اختلافه من دولة لأخرى (سلمان واخرون، 2017: 16)

2) معيار رأس المال المستثمر: يستند هذا المعيار الى ان المشاريع الصغيرة تمتاز بانخفاض حجم رأس المال المستثمر، ويمثل رأس المال عنصر حاكم في تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع سواء على مستوى الرأسمال الثابت من الآلات ومعدات ومباني، او على مستوى التقنية المستخدمة في الإنتاج. (السعدني ،2020: 175)

وهو أيضا أحد المعايير الأساسية الشائعة في تحديد حجم وشكل المشروع كونه عامل مهم في تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع حيث يختلف من قطاع انتاجي الى اخر وكذلك من دولة الى أخرى. (نبيلة، 2015:6).

يواجه هذا المعيار مشكلة وهي (ما المقصود برأس المال، هل يقصد رأس المال المستثمر أي الكلي من رأس مال ثابت ورأس مال عامل؟ ام يقصد به فقط رأس مال ثابت، أي عقارات وغيرها؟ ام ان المقصود به هو رأس المال العامل والذي يمثل الواردات المتغيرة للمشروع والتي يمول بها عن طريقه المشروع اصوله المتداولة؟)

بالإضافة لذلك فإن العناصر التي تكون رأس المال العامل تختلف من مشروع لآخر وبشكل كبير طبقا لكفاءة وهيكل الإدارة ومعدل دوران رأس المال، ولهذا يفضل استخدام رأس المال الثابت وحده. (السعدني ،2020: 176). لكن لا يخلو على هذا المعيار من أوجه القصور واهم ما يعاب به هو صعوبة المقارنة بين الدول المختلفة لاختلاف أسعار الصرف فيما بينها. (سلمان وآخرون ،2017: 16).

بالإضافة الى ذلك اختلاف مفهوم رأس المال المستخدم، فبعضهم يدخل الأراضي والمباني ضمن رأس المال اما البعض الاخر يستبعدها

ونتيجة لقصور كل من معياري العمالة ورأس المال المستثمر فقد التجأت بعض الدول الى الاخذ بمعيار ثالث يمزج بين معيار العمالة ومعيار رأس المال وذلك من اجل الخروج بفكرة تمكن من اتاحة الفرصة لأكبر عدد من العاملين ضمن المشاريع الصغيرة ودون تحديد عدد محدد لأجل إطلاق مصطلح مشاريع صغيرة والهدف من ذلك تخفيف مشكلة البطالة في البلدان التي تعاني منها. (آل غصيبة ،2019: 19).

3) معيار العمالة ورأس المال المستثمر: او ما يسمى بالمعيار الثنائي او المزدوج ويسمى أيضا معيار معامل رأس المال والذي يقصد به وضع حد اقصى للعمالة الى جانب حجم رأس المال المستثمر لتمييز المشاريع الصغيرة حيث يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما في تمييز المشاريع الصغيرة، وينطوي تحت هذا المعيار علاقة عكسية بين عدد العاملين ورأس المال المستثمر وكما يلي:

- معيار كثافة رأس المال أي يرتفع فيه رأس المال على عدد العمال وهذا المعيار تستخدمه الدول التي لديها وفرة في رأس المال.
- معيار كثافة العمال أي ان عدد العمال يرتفع عن رأس المال المستثمر وهذا المعيار يستخدم في الدول التي تعاني من البطالة. (مللي، 2015: 15).

والجدول التالي يوضح لنا المعايير التي استخدمتها الدول في تمييز المشاريع الصغيرة وفق معيار عدد العاملين ورأس المال المستثمر:

جدول (1) معايير تمييز المشاريع الصغيرة وفق معيار عدد العاملين ورأس المال المستثمر

الدولة	عدد العاملين	حجم رأس المال المستثمر
اليابان	اقل من 300 عامل	اقل من مليون ين ياباني
كوريا	اقل من 300 عامل	اقل من 700 ألف دولار امريكي
المملكة المتحدة	اقل من 200 عامل	اقل من 3,8 مليون جنيه إسترليني
المملكة العربية السعودية	اقل من 50 عامل	اقل من 2 مليون ريال سعودي

ماليزيا	اقل من 25 عامل	اقل من 250 مليون دولار ماليزي
الكويت	اقل من 10 عمال	اقل من 200 ألف دولار امريكي
منظمة العمل الدولية	ما بين 10 –50 عامل	اقل من 350 ألف دولار امريكي

- المصدر / دراسة شاكر، تمارا رعد / الدور التنموي للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق للفترة من 2004–2015 /رسالة ماجستير، 2018، ص :17

4) قيمة المبيعات السنوية: تشير الكثير من الدراسات التي أجرتها الكثير من الدول سواء المتقدمة او النامية الى ان بعض الدول تأخذ بهذا المعيار لتمييز المشاريع الصغيرة عن غيرها من المشاريع كونها تعتبر المبيعات محرك أساسي لعمليات المشروع وتتأثر على أساسه الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والتكاليف بجميع أنواعها، ولأن المبيعات تتسم بالتقلب سنويا لذا يفضل احتساب متوسطها لسنتين على الأقل او ثلاث سنوات بدلا من الاعتماد على سنة واحدة والغرض من ذلك الوصول الى تحديد الحد الأدنى للمشاريع الصغيرة

وعلى الرغم من ذلك الا ان هذا المعيار يؤخذ عليه بعضا من العيوب التي يتعرض لها معيار رأس المال من حيث وفرة البيانات الدقيقة ومحاولة تقليل قيمة المبيعات لتجنب الضرائب وتأثر قيمة المبيعات بالتضخم. (عبد الحميد، 2009: 28)

5) حجم الإنتاج: ويقصد به حجم الطاقة الإنتاجية عند مستوى التشغيل الكامل، في الغالب يتم استخدام هذا المعيار لتمييز المشاريع الصغيرة لأنه يكون معبرا عن الإنتاج التام.

الا ان هذا المعيار لا يخلو من العيوب وأهمها ان يكون هناك خطوط إنتاجية عاطلة وبالتالي سيكون حجم الناتج الفعلي اقل من الطاقة التصميمية، إضافة لذلك تأثر قيمة الإنتاج بقيمة الأسعار وبالتالي نتائج متغيرة في حالة تغيير الأسعار. (سابق، 2016: 14).

6) التكنولوجيا المستخدمة: هذا المعيار هو أحد المعايير المعتمدة التي تميز المشاريع الصغيرة ويستخدم لقياس الجودة التكنولوجيا المستخدمة في انتاج المشاريع الصغيرة ومناسبة لبعض المشاريع الصغيرة، ولكن يعاب عليه انه يتناسب مع بعض المشاريع الصغيرة ولا يتناسب مع غيرها من المشاريع التي تكون فيها كثافة في العمل. (فزع، 2013: 131).

ثانيا / المعايير النوعية: على الرغم من الاستخدام الكبير للمعايير الكمية، الا ان هناك كثير من الباحثين يعتمد على المعايير النوعية في تمييز المشاريع الصغيرة كونها تعكس الخصائص الوظيفية للمشاريع الصغيرة، والتي تتراوح بين أدنى مستوى إداري وأعلى ثلاثة مستويات إدارية، ومن بين اهم المعايير التي اشارت اليها الدول نذكر ما يلي:

1) معيار الملكية: او ما يسمى الإدارة الفردية للمشاريع، حيث يكون المالك فيها هو من يتولى القيام بكل الوظائف الإدارية المختلفة، بالإضافة الى القيام بعملية التسويق والعمليات الحسابية كافة ويكون العمل مباشرا بين الموظفين ومالك المشروع، وبناءا على هذا يميز المشروع صغيرا إذا ما قام المالك بكل المهام الإدارية والسبب يعود ان العمل في المشاريع الكبيرة يصعب ادارتها من قبل شخص واحد. (السعدني، 2020: 181).

2) الحصة السوقية: ان القدرة المحدودة أو ضيق الحصة السوقية وضعفها اهم ما يميز المشاريع الصغيرة عن غيرها من المشاريع والسبب يعود الى ان المشاريع الصغيرة مختصة في تغطية السوق لمنتجات معينة. (سابق، 2016: 15)

3) الاستقلالية: ويعني ان المشاريع الصغيرة لا تكون مملوكة كليا او جزئيا لشركة أكبر او ان تكون لها علاقة بأي شكل من الاشكال مع الشركات الاكبر، أي انها تكون مستقلة تماما عن بقية الكيانات، وبالتالي تكون القرارات صادرة منها ولا تفرض عليها، ولأجل ذلك تتميز بأنها مشاريع صغيرة.

ولهذا المعيار استثناءات، فقد تنفرد بعض المشاريع الصغيرة بكل الحصة السوقية في حال كان الطلب على السلعة ضعيف. (السعدني ،2020: 181).

4) طبيعة النشاط: يرتبط تمييز المشاريع الصغيرة بطبيعة أنشطتها، لأن بعض المشاريع تعتمد على كثافة العمل والبعض الاخر تعتمد على كثافة رأس المال. (نور الدين ،2019: 118).

بالرغم من وجود معايير مختلفة، فإن الهدف الرئيسي لهذه المعايير هو تنظيم وصياغة أنظمة يمكنها أولاً تحسين وتطوير المشاريع الصغيرة. أضف الى ذلك وجود اختلافات في المعايير بين مجموعة من المشاريع في نفس البلد، الا ان الواقع يتطلب أن تكون هذه الدول تستند إلى أساس علمي متين، وليس فقط على التمويل في تحديد معايير المشاريع الصغيرة.

وفي ضوء ما تقدم من توضيح للمعايير الكمية والنوعية المستخدمة في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة يمكننا ان نستعرض بعض المفاهيم المستخدمة في الدول المتقدمة والنامية والمنظمات الدولية، اذ عرفتها منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (Unido) على انها : " مشاريع يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية و يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10–50 عامل " (الهيتي ، 2006 :3)

واعتمد البنك الدولي للإنشاء والتعمير في تعريفه للمشاريع الصغيرة على عدد العمالة واجمالي الأصول والمبيعات " وهي المشاريع التي يعمل بها50 عامل و اجمالي الأصول و المبيعات يصل الى 3 مليون دولار " (الاسرج، 2010: 8).

كان تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية / الاتحاد الأوربي تحدي من قبل مؤسسة التمويل الدولية ((IFC)) كتعريف بديل وكما مبين بالجدول (2) (IFC ,2012: 1)

حيث تقوم الأسواق المالية العالمية بتصنيف المقترضين الفرعيين لعملائها وفقًا للتعريفات التالية:

1) مشاريع متناهية الصغر إذا كان القرض أقل من 10000 دولار أمريكي عند البداية

2) المشاريع الصغيرة إذا كان القرض أقل من 100000 دولار أمريكي عند البداية

3) الأعمال المتوسطة إذا كان القرض أكثر من1 مليون دولار أمريكي في الأصل (2 مليون دولار للبلدان الأكثر تقدمًا)

من الناحية الفنية، فإن التعريف أعلاه هو بديل للتعريف الرسمي لمؤسسة التمويل الدولية، بناءً على المؤسسات التي تفي بمؤشرين من المؤشرات الثلاثة التالية:

جدول (2) تعريف مؤسسة التمويل الدولية للمشاريع الصغيرة (IFC)

المؤشر	المشاريع المتناهية الصغر	المشاريع الصغيرة	المشاريع المتوسطة
الموظفين	<10	10 <50	50 <300
اجمالي الموجودات	$100000 >	$100000<3 مليون$	3مليون < 15 مليون$
اجمالي المبيعات السنوية	$100000 >	$100000<3 مليون$	3مليون < 15 مليون$

المصدر: مؤسسة التمويل الدولي IFC لسنة 2012

-الجدول من اعداد الباحثين

وربما يكون التعريف التالي هو تعريف بسيط وواضح، عادة ما يشير إلى مفهوم المشاريع الصغيرة، وهي " جميع الأنشطة التي تهدف إلى إنتاج السلع أو تقديم الخدمات، والتي تستخدم تقنية بسيطة، والتي تتميز بقلة رأس المال الاستثماري والقدرة على توظيف المزيد القوى العاملة " (سلمان وآخرون، 2017: 14).

اما في العراق فقد اعتمد على معيار عدد العاملين في تحديد هوية المشاريع الصغيرة حيث عرفت انها" تلك المشاريع التي يعمل بها اقل من عشرة عاملين وتبلغ قيمة الآلات فيها أكثر من 100 ألف دينار عراقي. (آل غصيبة،2019: 24-25).

ثانيا: أهمية المشاريع الصغيرة

تعد المشاريع الصغيرة من الاتجاهات التي تنتهجها الدولة ، و بسبب خصائصها الفريدة يمكن أن تحقق العديد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية ، ويمكن أن تساعد هذه الخصائص في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، على سبيل المثال ، البطالة والفقر التي تواجهها مختلف البلدان في البلدان المتقدمة ، و أداة فعالة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تأثيرها على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والادخار والاستثمار والصادرات ، ومساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية والإقليمية بين جميع افراد المجتمع سواء كانوا نساءً او رجالا ، و في ادناه توضيح لتلك الاهمية :

1) خلق فرص العمل : تزايد الاهتمام بالمشاريع الصغيرة بدافع خلق فرص عمل للعاطلين والباحثين عن وظائف في غياب الحكومة والمؤسسات الكبيرة من خلال هذه المشاريع ، وتعزيز نقل سوق العمل للاستفادة الكاملة من القوى العاملة و ضمان العمالة وتنمية المشاريع ، واستيعاب النمو السكاني للعديد من البلدان و تزايد المهاجرين الريفيين في الكثير من البلدان ، مما يؤكد على أهمية المرونة والتوزيع الدقيق لنماذج الإنتاج لدعم دور المشاريع الصغيرة في تحسين التقدم الاجتماعي و رفاهية المجتمع ومعدل نمو الإنتاجية الذي يجعل هذه المشاريع مصدرًا للقدرة التنافسية و خلق الوظائف ، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. (حسن، 2018: 137).
2) تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي: تسهم المشاريع الصغيرة مساهمة فعالة من حيث توفر الفرص للفئات التي لا تملك القدرة المالية، مما سيؤدي الى إزالة التوتر بين هذه الفئات ومختلف شرائح المجتمع، فمن المعلوم ان من أسباب عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي هو انتشار البطالة وسوء توزيع الدخل، لهذا تقوم المشاريع

الصغيرة بالمساهمة الفعالة في القضاء على هذين السببين بتوفير فرص عمل مناسبة لخاصيتها بكثافة العالية للعمالة، وفي إعادة توزيع الدخل وعدالته. (السعدني ،2020: 234).

3) تطوير المهارات والابداعات الجديدة: تشجع المشاريع الصغيرة على جذب واستقطاب القدرات والمواهب الإدارية وتوسيع قاعدة رجال الاعمال وخلق فرصة لتطوير تلك القدرات والمواهب، بالإضافة الى تشجيع روح الابداع والابتكار، بل وتتميز بالكفاءة من حيث تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمالك المشروع من حيث قدرتها على اشباع رغبات العميل. (عبد الحميد ،2009: 45).

كما انها فرصة لأصحاب المهارات والابتكارات والذين لا يملكون مقدرات مالية يوظف أفكارهم، فالمشاريع الصغيرة توظف تلك الأفكار وتنمو بشكل متواصل وصولا لعمل ذا نتاج ووظيفة في الاقتصاد. (الزعبي، 2018 :114).

4) تحقيق التطور للمجتمعات: من خلال تحول المشاريع التقليدية والمشاريع الصغيرة المتمثلة بالمشاريع المنزلية والريفية والحرفية والمشاريع البيئية إلى مشاريع صغيرة تستخدم اساليب التكنولوجيا الحديثة، وتفضيل العمل في المشاريع البيئية، واستخدام طرق فنية جديدة وفقاً لأنشطة انتاجية للقطاع الاقتصادي. (مللي، 2015 :27)

5) تخفيف الهجرة من الريف الى المدينة: تسهم المشاريع الصغيرة في حل مشكلة البطالة الموسمية والذي يشمل القطاع الزراعي، مما يؤدي الى الاستفادة من قوة العمل في الريف من خلال تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة في المناطق الريفية وبالتالي الحد من تدفق المهاجرين الى المدينة وبالتالي سيبقى القطاع الزراعي نشطا وتقليص توجه العمالة الى الوظائف الخدمية والصناعية والتجارية. (الزعبي ،2018: 115).

6) المساهمة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في البلدان النامية: فالمشاريع الصغيرة تميل الى تبني الأساليب الإنتاجية ذات العمالة الكثيفة بما ينعكس ووضع تلك البلدان من حيث وفرة العمالة وقلة رأس المال، وكلما توسع نشاط تلك المشاريع في الأسواق أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرصة البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشاريع الكبيرة (هوبوم ،2002: 23).

المبحث الثاني: مفهوم برامج التشغيل واهم سياسات التشغيل المتبعة

اولا: مفهوم واهداف برامج التشغيل

1) المفهوم

تعتبر برامج التشغيل مكون اساسي من مكونات السياسات التنموية ومحفز للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، اذ تستهدف الارتقاء في مستويات التشغيل في المجتمع والحد من البطالة.

تدور الفكرة الاساسية لسياسات برامج التشغيل او ما يسمى بسياسات سوق العمل حول تأثير تدخل الحكومة على جانب العرض والطلب في البحث عم فرصة عمل من خلال هذا السوق.

كما تعتبر تلك السياسات والبرامج بمثابة ادوات قوية للتخطيط والتنسيق ورصد لاستحداث فرص عمل ضمن إطار منسق يطبق على مستوى الدولة.

ويمكن توضيح مفهوم برامج التشغيل على انها " حزمة من البرامج والاليات التي يتم اطلاقها لمواجهة مشكلة البطالة في دولة ما لتساهم في التخفيف من حدتها وتحسين سوق العمل". (المعهد العربي للتخطيط بالكويت /د.ت، ص: 45).

وتعرف على انها " سياسات توفر الدخل البديل للباحثين عن وظائف والذين يبحثون عن وظائف أفضل واندماجهم في سوق العمل ". (مكتب العمل الدولي ،2003: 3).

كما تعرف ايضا بأنها " عبارة عن سياسات ومشاريع تساعد الافراد في الحصول على وظيفة، وان كانوا يعملون ينتقلون لوظيفة أفضل ". (محمد، 2018: 458).

في ضوء ما سبق يمكن تحديد مفهوم برامج التشغيل على انها مجموعة من الآليات والتدابير التي تتخذها الدولة لمواجهة المشاكل الاجتماعية التي تتصاحب مع معدلات البطالة المرتفعة من اجل توفير دخلا بديلا للباحثين عن فرصة عمل.

2) الاهداف

يمكن تحديد اهم الاهداف الاساسية لسياسات برامج التشغيل في الاتي (زايدي، 2019: 68):

- زيادة حجم الناتج القومي من خلال رفع مستوى الفعالية الاقتصادية.
- توفير فرص العمل لكل فرد من الافراد الراغبين في العمل.
- رفع مستوى المعيشة عن طريق زيادة الدخل.
- حرية اختيار العمل لكل باحث عنه.
- التخفيف من حدة البطالة واثارها السلبية قدر الامكان.
- تحسين مؤهلات الايدي العاملة من خلال التدريب والتأهيل، خاصة في التخصصات المطلوبة في سوق العمل. (حامد واخرون ،2011: 234)

ثانيا: انواع سياسات برامج التشغيل

تؤدي سياسات التشغيل دور الوسيط بين العرض والطلب في سوق العمل حيث ان هناك سياسات تسهم بصورة مباشرة في المواءمة بين العمال والوظائف، كما انها تسهم بتحسين مهارات العمال وقدراتهم مثل التدريب واعادة التدريب، او خلق الوظائف من خلال اقامة المنشآت والعمل للحساب الخاص او توفير اعانات العمل للفئات المستهدفة.

هناك نوعين من سياسات برامج التشغيل، الاولى سياسة التشغيل الفعالة او ما تسمى بالسياسات النشطة والتي تسهم بشكل فعال في النشاط الاقتصادي بشكل عام، اما الثانية فتسمى سياسات التشغيل الغير نشطة او السلبية والتي يغلب عليها الطابع الاجتماعي، ويمكن عرض ذلك كما يلي:

1) سياسات التشغيل الفعالة

حسب التعريف المعتمد لسياسات التشغيل الفعالة او تسمى النشطة، فهي تشمل معدل النفقات من الناتج الإجمالي المحلي، فقد اتجهت كل البلدان إلى إنفاق مبالغ هامة من دخلها الوطني على هذه السياسات

النشطة، والتي تتم من خلال الخلق الحقيقي لمناصب الشغل وذلك من خلال محاور مختلفة أهمها (صندوق النقد العربي، 2015 :88):

– تقديم الحوافز لإنشاء المشروعات الخاصة و بالتحديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

– تدعيم الطلب الكلي لأن زيادة الطلب على السلع و الخدمات يزيد من الحافز لدى المنتجين لزيادة الإنتاج و بالتالي زيادة التوظيف.

– حل مشكلة القوى العاملة من خلال توفير فرص للتكوين و تحسين المهارات لزيادة فرصهم و إمكاناتهم في الحصول على مناصب الشغل.

تعرف سياسة التشغيل النشطة على انها " تلك البرامج التي تتخذها الحكومة بهدف تحسين وتنشيط أداء أسواق العمل، ومواجهة المشاكل الاجتماعية التي غالباً ما تتصاحب مع معدلات البطالة المرتفعة" (المعهد العربي للتخطيط، د.ت.: 45).

وهي تتكون من برامج تستهدف زيادة التشغيل والدخول وهي تعتمد على: –

- برامج توفير الوظائف برامج الأشغال العامة – دعم التشغيل الذاتي في المشروعات الصغيرة – دعم الأجور)
- برامج التدريب.
- برامج لتحسين خدمات التشغيل

تتضمن سياسات التشغيل النشطة برامج عديدة تساعد الافراد على الحصول على الوظيفة، وان كانوا يعملون، الانتقال الى عمل أفضل، وهي تتضمن المساعدة في البحث عن عمل، التدريب وإعادة التأهيل، تنمية المشاريع الصغيرة، وعادة ما تقسم سياسات التشغيل النشطة الى خمسة فئات وكما موضح بالجدول الاتي:

جدول (3) تصنيف أنماط سياسات التشغيل النشطة

نوع البرنامج	الهدف
برامج التدريب وإعادة التأهيل دعم الأجور والتوظيف برامج الاشغال العامة برامج العمل الحر	تحسين قابلية التوظيف تشجيع توظيف الافراد الأقل إنتاجية توفير وظائف مؤقتة يصاحبها عنصر تدريبي تقديم الدعم الفني والمالي للعاطلين عن العمل لإقامة مشاريعهم الخاصة

المصدر: محمد، حدو، دور وأهمية سياسات برامج سوق العمل النشطة والتشغيل في مكافحة البطالة –تجارب دولية رائدة، مجلة دراسات في الاقتصاد، العدد(1) ،2018

لسياسات التشغيل أهمية في التنمية الاقتصادية حيث انها تسهم في تحريك عجلة الاقتصاد وذلك من خلال سعيها لتحقيق الاهداف عامة وهي (مكتب العمل الدولي، 2003: 7–9):

- خلق العمالة: من خلال اليات وتدابير توليد العمالة كإنشاء المشاريع وتوفير اعانات التوظف وضمان مكاتب العمل التي توفر معلومات عن سوق العمل، وتحسين عملية ترشيح الوظائف
- الانصاف: من خلال العمل على خلق جو يسوده تكافؤ الفرص بين القوى العاملة وضمان مشاركة الأشخاص المحرومين في سوق العمل، أضف الى ذلك ضمان مشاركة المحرومين الذين يكونون عادة

اخر من يتم توظيفهم او تجاهلهم تماما ككبار السن، والشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة، والافراد المنتمين الى جماعات عرقية، والمرأة

- الحد من الفقر: من خلال الاليات والتدابير التي توفر العمل والتدريب والدخل، وكذلك توفير العمل اللائق الذي يعتبر أفضل ضمان ضد الفقر.

2) سياسات التشغيل الغير فعالة

تسمى ايضا السياسات" غير النشطة " هي التي تعنى بتوفير الدخل البديل أثناء فترات البطالة أو البحث عن وظيفة عكس السياسات النشطة التي تعُنى بالاندماج في سوق العمل، تتم من خلال مجموعة من الإجراءات التي تعمل من خلالها الدولة على التخفيف من حدة الأثار السلبية لأزمة البطالة وذلك من خلال البرامج التقليدية المتمثلة في تقديم المنح للعاطلين عن العمل مثل المنح النقدية لتأمين البطالة وبرامج انتظار التشغيل وعقود الإدماج، والتقاعد المبكر...الخ. (صندوق النقد العربي، 2015 :94).

هذا النوع من السياسات عقيم لأنه لا يعمل على خلق فرص عمل عن طريق الاستثمار ولا يسعى الى تحقيق النمو الاقتصادي، وبصفة عامة تعتبر تدابير دعم الدخل والتقليل من إمدادات العمال سياسات غير فعالة، بينما تعتبر البرامج الرامية الى تشجيع الخلق المباشر للوظائف وتعزيز الاستخدام أو تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن عمل سياسة فعالة.

مما سبق يتضح للباحثين ان لسياسات برامج التشغيل اهمية كبيرة ودورها في زيادة التشغيل، ومدى فعالية الاجهزة الحكومية في اداءها لما لها من دور في الاصلاحات الايجابية.

المبحث الثالث: مساهمة المشاريع الصغيرة في برامج التشغيل.

أن تركز سياسة الدولة على التشغيل لغرض توليد فرص العمل المستدام باعتباره يشكل أولوية وطنية كما ينبغي إن توجه وتسرع الجهود الإنمائية الهادفة إلى تخفيض البطالة المتزايدة والحد من زيادة معدلات التشغيل في وظائف ذات أجور متدنية لا تتناسب ومهارات العاملين، فضلا عن تعزيز مستويات زيادة الإنتاجية على المستويات كافة لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في توفير فرص عمل كاملة ومنتجة.

بنيت سياسة التشغيل الوطنية على الربط بين استراتيجية التخفيف من الفقر وخطة التنمية الوطنية 2010-2014 التي تهدف الى استثمار مردودات النمو في خدمة قضايا الفقر والبطالة فضلا عن التوجه الحقيقي لتوفير أفضل الفرص المحفزة لاستقدام رؤوس الاموال المستثمرة بإقامة المشاريع الاستثمارية كمصدر لتوليد فرص عمل.

إن واضع السياسة الاقتصادية أول ما يضع نصب عينيه ثلاثة أهداف ألا وهي: كبح التضخم وتحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق مستوى تشغيل يهدف إلى الحد من ظاهرة البطالة.

حسب الإحصاءات الرسمية الحالية فإن البطالة في العراق تبلغ 10.8 %تتركز في الفئة العمرية بين 15-24 سنة وهي عند الإناث أكثر من الذكور، وما يزيد الامر غرابة هو أن البطالة تتركز عند حملة الشهادات العليا بكالوريوس فما فوق. (الجابري واخرون، 2020 – ندوة بيت الحكمة).

تثير مشكلة البطالة زوابع اجتماعية وسياسية كبيرة، عرفها المختصون على أنها اختلال بين عرض العمل والطلب عليه، وهي في العراق بطالة هيكلية تنبع من البنية المشوهة للاقتصاد العراقي، فالدول التي تفتقر الى قوة العمل تعالج ذلك عن طريق استيرادها وأما التي تعاني من فائض في عرض العمل تعالج ذلك عن طريق الاستثمار في

الموارد البشرية من خلال التأكيد على برامج التدريب والتعليم الفني على حساب التعليم في المجالات الانسانية كما فعلت كثير من الدول.

ولأجل ذلك فإن توفير التمويل المناسب للمشاريع الصغيرة يُعد وسيلة لتوفير فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة بالاقتصاد العراقي من جانب، وتحقيق استمرارية الإنتاج وفرصة للفئات الاجتماعية القادرة على العمل وإقامة مشروع مستقل يكون مصدرا للدخل المستمر مما يمنح افراد المجتمع فرصاً أفضل لكسب الدخل وتحسين المستوى المعاشي.

على ضوء ذلك توجهت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق نحو الاهتمام بالمشاريع الصغيرة وتقديم الدعم من خلال توفير التمويل المناسب، اذ يعد خطوة ايجابية نحو تشجيع هذه المشاريع وتعزيز دورها لزيادة قدرتها على توفير فرص عمل، سعيا منها للمساهمة في توسيع التشغيل والتخفيف من حدة البطالة في المجتمع العراقي وبشكل يضمن المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. (مجيد ،2015: 211).

أولا: برامج وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتمويل المشاريع الصغيرة للعاطلين عن العمل

تبنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لدعم المشاريع الصغيرة عدة برامج لتمويل المشاريع الصغيرة، والتي من أهمها:

1) برنامج الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر

يعد الفقر من الظواهر الاجتماعية الخطيرة ذات الابعاد المتعددة التي ترتبط بأهداف التنمية المستدامة ويتصدر القضاء عليها الهدف الإنمائي الأول الذي تصبو لتحقيقه الدول، ونظرا لما عانى منه المجتمع العراقي على مدى عقود مضت من الحروب والعقوبات الاقتصادية وتوقف عجلة التنمية الاقتصادية، ظهرت الحاجة الى تخفيف الفقر من خلال تمكين الفقراء ومساعدتهم على تعزيز اندماجهم بالمجتمع وتحقيق دورهم في التنمية الاقتصادية.

يستهدف الفئات الأكثر فقرا لدعمها في إقامة مشاريع مدرة للدخل، وهذه الفئات هي:

أ-العاطلون عن العمل من الفقراء المعيلون لأسرهم

ب-المعاقون القادرون على العمل.

ج-الأرامل والمطلقات المعيلات لأسرهم

د-المطلق سراحهم من السجون والمعتقلات

هـ-المهجرون العائدون إلى مناطق سكناهم

و-الأسر غير المستقرة في مناطق الطمر الصحي

ز-المتسولون

ح-المشمولون ببرنامج القرض السابق ولم يتم منحهم القروض

أما عن آلية تمويل البرنامج، فتكون بأن تخصص وزارة التخطيط في نطاق الاستراتيجية مبالغ في الموازنة الاستثمارية لوزارة العمل لهذا الغرض.

انطلاقا من ذلك أُعدت الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، وقد حددت وثيقة الاستراتيجية ست محصلات أساسية ينبغي تحقيقها للوصول للهدف العام، وهو تخفيف الفقر بنسبة 30 % خلال الفترة (2010 – 2014) في خطة خمسية أعدتها اللجنة الفنية ممثلة بالوزارات المتعلقة بالأمر.

يبين الجدول الاتي دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في توفير التمويل لأصحاب المشاريع الصغيرة ضمن برنامج الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في محافظات العراق وللمدة من 2010– 2016 وهي الفترة التي استمرت فيها الوزارة بتمويل المشاريع ضمن البرنامج.

جدول (4) عدد المقترضين والمبالغ الممولة لها المستلمين ضمن برنامج الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر للمدة 2010 –2016

ت	السنة	عدد المقترضين	المبالغ الممولة (ألف دينار)	الاهمية النسبية% *
1	2010	2667	21336000	16.5
2	2011	2041	16328000	12.5
3	2012	804	6432000	5
4	2013	1040	8320000	6,5
5	2014	6436	51472000	40
6	2015	2250	18000000	14
7	2016	885	7056000	5,5
المجموع		16121	128944000	

– من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة التشغيل والقروض للمدة 2010 – 2016

*تم استخراج الاهمية النسبية من قبل الباحثين

2) برنامج صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل

يعد برنامج الصغيرة المرحلة الثالثة من برامج القروض الميسرة والذي شرع فيه قانون رقم (10) لسنة 2012 ، وعلى ضوئه تم تأسيس صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة لمدخل وباشر بالعمل منذ منتصف عام 2013 في بغداد وتمكن من فتح مكاتب له في المحافظات ، و برأس مال قدره (150) مليار دينار عراقي، وتوزع تخصيصات مبالغ الاقراض من قبل ادارة الصندوق على جميع المحافظات استناداً الى الكثافة السكانية وفي ضوء دراسات مسح السوق، ومبلغ القرض 10000000 عشرة ملايين دينار عراقي تسترد خلال) 5(سنوات بعد انتهاء فترة سماح) سنة واحدة من تاريخ استلام القسط الاول ، يمنح القرض على دفعتين، الدفعة الاولى 50 % من مبلغ القرض لاستكمال الاجراءات الاولية للمشروع ، والثانية 50%المتبقية بعدها بفترة مناسبة . علماً ان الوزارة وسعت الفئات المشمولة بالبرنامج ليشمل اصحاب المشاريع الممولة بقانون الخدمة الصناعية رقم) 30 (لسنة 2000. (مجيد، 2015: 224)

وقد بدأ في 2013/1/23، يستهدف الباحثين عن العمل المسجلين في قاعدة البيانات لدى وزارة العمل والفئات المستهدفة فيه هم أصحاب المشاريع القائمة المشمولة بأحكام قانون رقم 30 لسنة 2000، كذلك العاطلون المسجلون من مناطق الأهوار، هذا بالإضافة إلى فئة النساء الشابات وذلك بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة.

يبين الجدول (5) ادناه عدد المشاريع الصغيرة التي حصلت على تمويل من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ضمن برنامج صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل والمبالغ التي مولت لها واهميتها النسبية منذ بداية العمل بالبرنامج عام 2013 ولغاية 2015 وحسب المحافظات:

جدول (5) عدد المقترضين ضمن برنامج صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل والمبالغ الممولة للمدة 2013 –2019

ت	السنة	عدد المقترضين	المبالغ الممولة (ألف دينار)	الاهمية النسبية*%
1	2013	1686	16860000	4
2	2014	8408	84080000	20
3	2015	8249	82490000	20
4	2016	4635	46350000	11
5	2017	2477	24770000	6
6	2018	10696	106960000	26
7	2019	5355	53550000	13
المجموع		41506	415060000	100%

- من اعداد الباحثين بالاعتماد على بينات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / دائرة التشغيل والقروض

ثانيا / تحليل العلاقة بين العاطلين عن العمل والمتدربين والمقترضين

1) العلاقة بين المبالغ الممولة والعاطلين عن العمل

لتحليل العلاقة ما بين المبالغ الممولة واعداد العاطلين عن العمل للمدة من 2010 – 2019 ينبغي اولا توضيح عدد العاطلين عن العمل خلال تلك المدة والمسجلين في قاعدة البيانات لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وحسب الجدول الاتي:

جدول رقم (6) اعداد العاطلين المسجلين في قاعدة البيانات للفترة (2010 –2019)

ت	السنة	الذكور	الاناث	المجموع
1	2010	69950	13190	83140
2	2011	270101	55443	164299
3	2012	108856	17233	126090
4	2013	98706	19298	118004
5	2014	45861	13870	59731
6	2015	92859	21673	114532

7	2016	56341	14462	70803
8	2017	18136	6257	24393
9	2018	343812	50111	393923
10	2019	231500	49250	280750
المجموع		1336122	49250	1435665

- اعداد الباحثان بالاعتماد على بينات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / دائرة التشغيل والقروض

بالاعتماد على بيانات الجداول (4، 5، 6) تم رسم المخطط البياني بالشكل (1) لتوضيح العلاقة ما بين اعداد العاطلين عن العمل والمبالغ الممولة في المشاريع الصغيرة والتي تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمنح قروض تمويل المشاريع الصغيرة لهؤلاء العاطلين.

الشكل(1) المبالغ الممولة وأعداد العاطلين عن العمل للمدة 2010 –2019

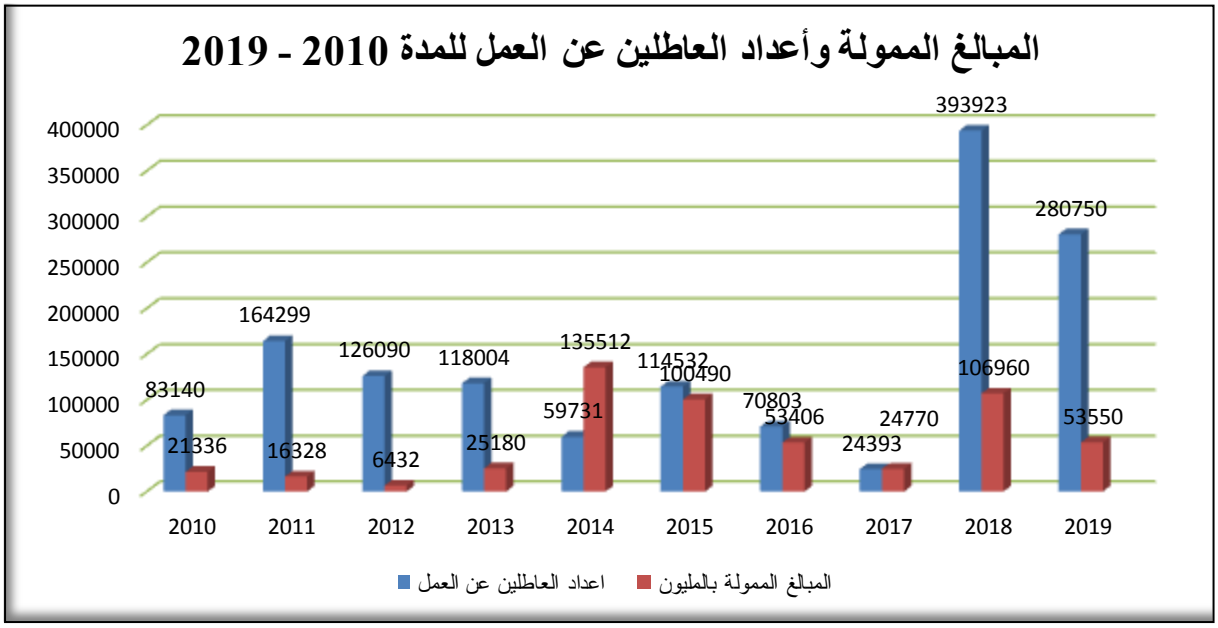

- من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجداول (14، 15، 16)

يوضح الشكل البياني (1) المبالغ الممولة واعداد العاطلين عن العمل للفترة 2010 –2019ومنه نلاحظ:

1) إن هناك تذبذبا واضحاً في المبالغ الممولة، حيث أنها تزداد وتنقص بشكل غير متناسق مما يولد إرباكاً في تعقب تأثيرها على أعداد العاطلين عن العمل.
2) إن هناك نسقاً جيداً في أعداد العاطلين حيث أنه كان متناقصاً للفترة 2011–2014 ثم ازداد لسنة 2015 ثم عاود الهبوط لغاية سنة 2017 ثم قفز بالزيادة بشكلٍ يدعو للقلق للعامين 2018 و2019.
3) إن كلا السلسلتين من البيانات لا تسيران بشكلٍ مضطرد (على وتيرة واحدة) مما يدل على أن هناك متغيرات أخرى تؤثر في أعداد العاطلين عن العمل (يمكن التعرف عليها بالاستقصاء الميداني)، ويمكن توضيح ذلك من خلال رسم الفرق بين السلسلتين على عموم الرقم وليس على دلالته المباشرة وكما موضح بالشكل (2)

الشكل(2) الفرق المطلق بين المبالغ الممولة وأعداد العاطلين عن العمل

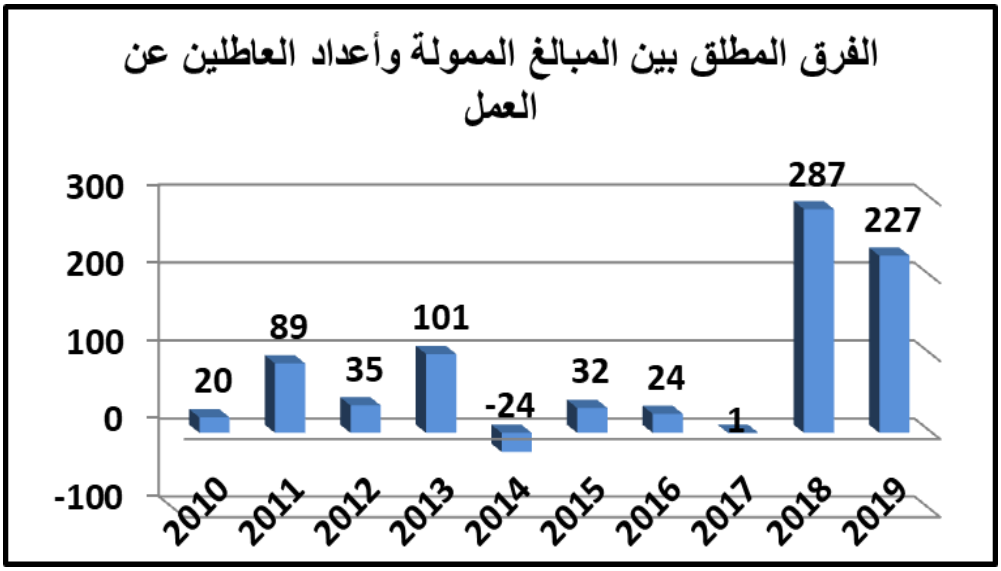

- من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول (4، 5، 6)

2) العلاقة بين اعداد المتدربين والمقترضين

تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتبني برنامج التدريب والتأهيل للباحثين عن العمل، حيث يتم تدريبهم وتعزيزهم بالمهارات الوظيفية التي يتطلبها سوق العمل، والجدول الاتي يوضح عدد المتدربين من خلال البرنامج للفترة 2010 – 2019:

جدول (7) اعداد المتدربين للفترة من 2010 –2019

ت	السنة	الذكور	الاناث	المجموع
1	2010	7846	6972	14818
2	2011	10125	8427	18552
3	2012	7423	9606	17029
4	2013	7257	11805	19062
5	2014	5936	12901	18837
6	2015	3567	8510	12077
7	2016	7242	10858	18100
8	2017	10370	13581	23951
9	2018	8280	8400	16680
10	2019	5823	5588	11411
المجموع		73869	96648	170517

- اعداد الباحثان بالاعتماد على بينات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / دائرة التشغيل والقروض

الشكل (3) اعداد المتدربين والمقترضين للمدة 2010 –2019

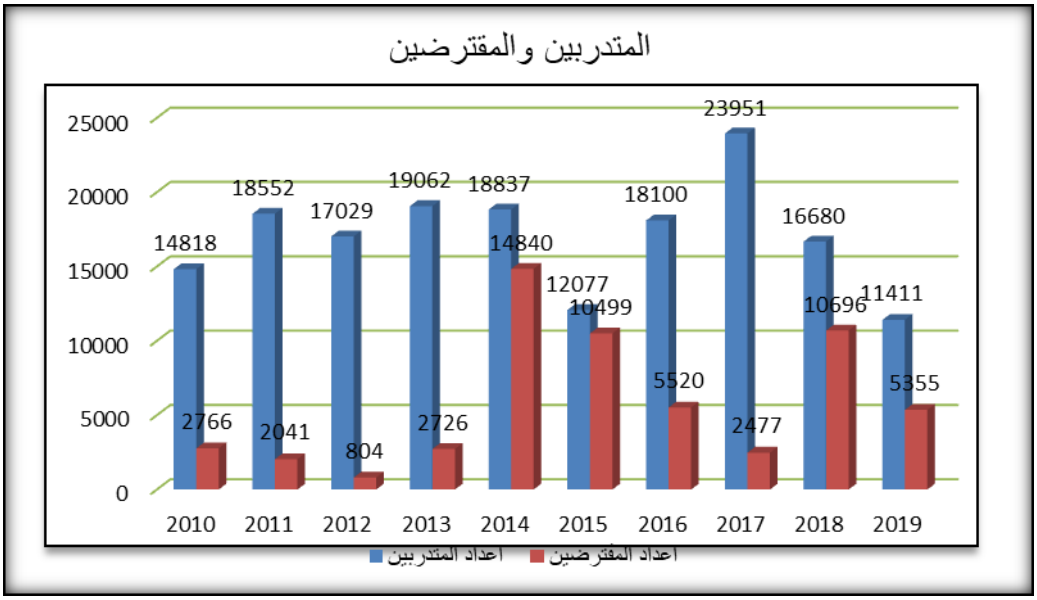

- من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول (4، 5، 7)

يوضح الشكل البياني (3) أن هناك تفاوتاً ملحوظاً بين المتدربين والمقترضين ولجميع سنوات المدة المدروسة، إذ كانت سنة 2015 هي السنة ذات التفاوت الأقل، مما يدعونا للتأمل الدقيق في ظروف تلك السنة لكي تحذو بقية السنين مستقبلاً بمثلها، ومن الجدير بالذكر أن سنة 2015 تعتبر ذات عدد متدربين أقل من جميع السنوات باستثناء سنة 2019، مما يدل على أن عدد المقترضين لا يعتمد على عدد المتدربين المؤهلين فحسب، وإنما على متغيرات أخرى كقيمة التمويل مثلاً، والشكل (4) سيوضح لنا نسبة المقترضين من المتدربين المؤهلين:

الشكل(4) نسبة المقترضين من المتدربين المؤهلين

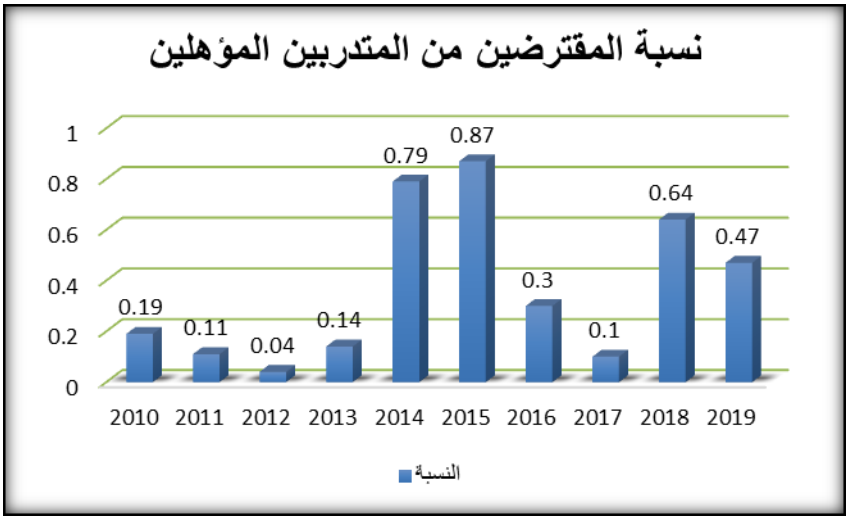

– من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني

يوضح الشكل البياني (4) أن هناك تذبذباً في نسب المقترضين بين الزيادة والنقصان بنمط يضفي غموضاً على الاقتراض المتوقع في السنوات أو الفترات الزمنية المقبلة، إلا أنه من الملاحظ أن النسب المرتفعة للاقتراض تقل على النسب المنخفضة له مما يُعطي تصوراً سلبياً حول رغبة المتدربين في الاقتراض بشكلٍ عام.

من خلال ما سبق وعلى ضوء الجداول والبيانات السابقة يمكن توضيح العلاقة ما بين العاطلين عن العمل والمتدربين والمقترضين من خلال الشكل الاتي:

الشكل(5) العلاقة بين العاطلين عن العمل والمؤهلين للعمل والمقترضين

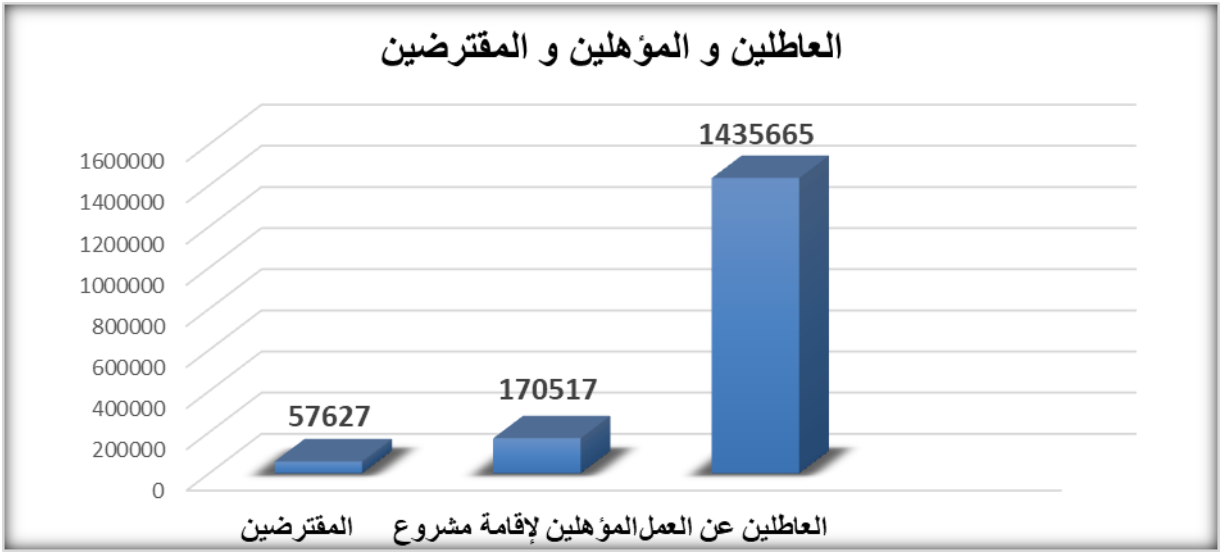

- من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجداول (4، 5، 6، 7)

يوضح الشكل البياني (5) وصفاً رقمياً لأعداد العاطلين المسجلين في قاعدة البيانات في دائرة العمل والتدريب المهني للفترة من 2010-2019، وكذلك اعداد المتدربين في مراكز التدريب والتأهيل للمدة نفسها، وكذلك أعداد المقترضين، إذ تشير البيانات إلى وجود عدد كبير من العاطلين المسجلين في قاعدة البيانات قد بلغ 1,435,665 فرد، وهو رقم يجب العمل على التقليل منه لما له من تأثيرات سلبية في المجتمع.

يستنتج الباحثان مما تقدم أن خطة تمويل المشاريع الصغيرة لم تكن بالكفاءة التي تعمل على توسيع برامج التشغيل ومن ثم تقليل البطالة بين اوساط الشباب العراقي، على العكس من الخطة المتبعة في زيادة اعداد المتدربين في مراكز التدريب والتأهيل التي اثبتت جدارتها وعملت على توسيع برامج التشغيل ومن ثم أسهمت في تقليل البطالة بين أوساط الشباب العراقي بسبب اكتسابهم المهارة والخبرة تؤهلهم للعمل في أماكن عدة.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولا: الاستنتاجات:

بناءً على ما تقدم فقد تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات التي يمكن بيانها بالآتي:

1) هناك جدل بين أوساط المهتمين على نطاق واسع في الفكر الاقتصادي في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة، ولهذا لجأت كل دولة الى تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة حسب طبيعة اقتصادها.
2) تتضح أهمية المشاريع الصغيرة ودورها على الصعيد الاقتصادي من خلال توفير فرص عمل للباحثين عنه وتنمية المواهب ورفع المستوى المعيشي للأشد فقرا، مما يعني تحقيق الترابط الاجتماعي.
3) ان لسياسات برامج التشغيل اهمية كبيرة ودورها في زيادة التشغيل، ومدى فعالية الاجهزة الحكومية في اداءها لما لها من دور في الاصلاحات الايجابية.
4) تكمن المشكلة التي تواجهها دائرة القروض والتشغيل في وزارة العمل في ضعف المصداقية من جانب المستفيدين من القرض، إذ ثبت أن كثير منهم يستغلون القروض في مجالات لم تمنح من أجلها.
5) ان العلاقة بين قروض المشاريع الصغيرة وتوسيع برامج التشغيل هي من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل وزيادة دخل الافراد، كما انها تسهم في رفع معدلات الإنتاجية لمختلف عوامل الانتاج، مما يعني زيادة في حجم الناتج الوطني وتنوعه، وذلك نظرا لشمولية هذه المشاريع العديد من القطاعات الاقتصادية.
6) وجود عدد كبير من العاطلين المسجلين في قاعدة البيانات مقارنة بأعداد المتدربين والمقترضين.
7) لم يكن لعدد المقترضين ضمن برنامج استراتيجية التخفيف من الفقر وكذلك صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل للمدة 2010–2019 تأثير معنوي في زيادة التشغيل وتقليص اعداد العاطلين المسجلين في قاعدة البيانات في دائرة العمل والتدريب المهني، وهذا ما أظهرته نتائج المخططات البيانية.

ثانيا: التوصيات:

1) سن التشريعات والقوانين الخاصة بالضمان الاجتماعي وقوانين الحد الأدنى للأجور وتفعيلها، وذلك لما فيه من أمان وضمان للعامل بعد احالته على التقاعد، أو عند عدم استطاعته العمل.
2) توسيع مراكز التدريب الحكومية لكي ترفد القطاعات الاقتصادية بالعمال الماهرين.
3) هناك حاجة ماسة لاتخاذ العديد من الاجراءات لتفعيل برامج التشغيل وزيادة فاعليتها بما يتناسب مع جوانب العرض والطلب في سوق العمل.
4) حث القطاع الخاص على المشاركة في تصميم البرامج وتحديد متطلبات التدريب واحتياجاته، وبخاصة التدريب السابق للتوظيف.
5) إن غياب التأثير المعنوي لعدد المقترضين ضمن برنامج صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل في زيادة التشغيل وتقليص اعداد العاطلين عن العمل، يبين ضرورة إعادة النظر في الخطة المتبعة في هذا المجال، ويؤكد على ضرورة العمل بكل ما من شأنه الارتقاء بزيادة فرص التشغيل وتقليص البطالة.

المصادر

1) الاسرج، حسين، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، 2010.
2) آل غصيبة، عبد الرحمن الشيخ علي، 2019، دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، ط1، دار الكتب والوثائق الوطنية، بغداد.
3) تقارير استراتيجية التخفيف من الفقر، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة التشغيل والقروض للمدة 2010 – 2016.
4) تقارير برنامج صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة التشغيل والقروض للمدة 2013 –2020.
5) حامد، نور الدين وعاشور، فلة، 2011، تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر، الملتقى الوطني، سياسات التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، بسكرة، جامعة محمد خيضر.
6) حسن، زهراء محمد، 2018، المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق وسبل النهوض بها للمدة (2000–2012) مجلة دنانير، العدد 12.
7) زايدي، سعدية،2019، سياسات التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة1، الجزائر.
8) الزعبي، علي فلاح، 2018، الأسس والأصول العلمية في ريادة اعمال المنظمات الصغيرة والمتوسطة، ط1، دار الكتاب الجامعي، دولة الامارات، الجمهورية اللبنانية.
9) سابق، نسيمة، 2016، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر.
10) السعدني، محمد إبراهيم، 2020، القدرة التنافسية ودورها في دعم المشاريع الصغيرة – دراسة مقارنة، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر.
11) سلمان، ميساء حبيب والعبادي، سمير، 2017، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.
12) شاكر، تمارا رعد، 2018، الدور التنموي للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، رسالة ماجستير، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، العراق.
13) صندوق النقد العربي،.2019

14) عبد الحميد، عبد المطلب،2009، اقتصاديات تمويل المشاريع الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية.

15) فزع، عمر خلف، 2013، مشروعات الاعمال الصغيرة في العراق التوطن والتمويل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية.

16) مجيد، أرشد فؤاد وفاضل، سمر موسى، 2015، دور وزارة العمل في العراق في توفير فرص العمل، حالة تمويل المشروعات الصغيرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السادس.

17) محمد، حدو، 2018، دور وأهمية سياسات وبرامج سوق العمل النشطة والتشغيل في مكافحة البطالة، تجارب دولية رائدة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 7، العدد 1.

18) المعهد العربي للتخطيط بالكويت، بدون تاريخ، أسواق العمل والتوظف المفاهيم – النماذج – السياسات، الكويت.

19) مكتب العمل الدولي، 2003، لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية، البند الثاني من جدول الاعمال، سياسات سوق العمل النشطة، الدورة 288

20) مللي، قمر، 2015، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق.

21) نبيلة، عليان، 2015، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة البويرة.

22) نور الدين، تمجغدين، 2019، دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

23) هوبوم، سروار، 2002، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية (تجربة اليونيدو)، مجلة التعاون الاقتصادي بي الدول الإسلامية.

24) يونس، عدنان حسين وعباس، رائد خضير، 2015، دور حاضنات الاعمال في تطوير المشاريع الصغيرة، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

25) IFC; 2012, "Interpretation Note on Small and Medium Enterprises and Environmental and Social Risk Management".